

« هو عموما يبدأ تناوله للواقعة ببيان عام عما حدث دون أن يسوق أى اسناد ولكن هذه هي طريقتة فى عرض الموضوع وهو يستطرد عادة ويعطى اسنادا من أنواع مختلفة ، كتفاصيل الواقعة ، أو ليقدم روايات مختلفة لما حدث » (٦٨) .

ويبدى روبرسون كذلك الملاحظة الآتية :

« . . . وابن اسحاق صريح تماما بشأن طريقتة ، فهو لا يدعى أن كل ما يعطيه من معلومات كامل الاسناد ، كما أنه لا يحاول أن يرجع كل شيء الى الرسول .

لذلك ، فاننا نميل دون تحرج الى تصديقه حين يذكر اسنادا مباشرا ، وحين يكون اسناده متصلا » (٦٩) .

والحالات التى لم يكن ابن اسحاق يورد فيها اسنادا هي أولا الحالات التى تتعلق بمادة « معروفة وثابتة بصورة تغنيه عن تقديم اسناد » (٧٠) وهى ثانيا الحالات التى «ان يستمد فيها معلوماته من القص الشائع والمادة التقليدية التى كان كتاب السيرة والمغازى يطوعونها لمفاهيمهم الخاصة والتى كانوا يضيفون اليها نتائج بحوثهم الخاصة » (٧١) . لذلك فلنا أن نفترض أن عدم وجود اسناد بالنسبة لبعض الأحداث الكبرى المتعلقة ببني قريظة ومعظم الأحداث المهمة فى خيبر يفيد أن ابن اسحاق استمد مادته بشأنها من « القص الشائع » . ويعق لنا أن نتذكر هنا اتهام الامام مالك لابن اسحاق بأنه يروى غزوات الرسول نقلا عن أبناء اليهود الذين أسلموا والذين حفظوا قصص بني النضير وبني قريظة وخيبر . ويتضح من بحث اسناد ابن اسحاق أن الأشخاص البالغ عددهم ثلاثمائة وأربعة الذين تضمنهم اسناده فى السيرة لم يكن من بينهم أكثر من تسعة من اليهود الذين اعتنقوا الاسلام أو الذين بقوا على دينهم (٧٢) .